Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme et de l'Artisanat
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
Fédération des Chambres d'Artisanat du Maroc

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب

Rabat le : 12 مارس 2010 الرباط في
Sous N° : 198/2010 الرقم

مذكرة جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب

حول موضوع "الجهوية الموسعة"

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا الإمام دام له النصر والتمكين وبعد،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

يسعدني أن أعرض أمام لجنتكم الموقرة باسم جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب الخطوط العريضة لتصورنا لموضوع "**الجهوية الموسعة**".

وفي البداية، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس ومن خلالكم باقي مكونات "**اللجنة الاستشارية للجهوية**" على الثقة الغالية التي حظيتم بها من قبل الجناب الشريف بتكليفكم بإعداد التصور الأولي لهذا الورش المهيكل الكبير.

وإننا في جامعة غرف الصناعة التقليدية لواثقون من أن مساركم العلمي والمهني وأخلاقكم العالية وحنكتكم الكبيرة، لمقومات كفيلة بإنجاح وتيسير كل صعب على أعمال هذه اللجنة التي تحظون برئاستها.

الرئيس
محمد بولحسن

جامعة غرف

Commission Consultative de la Régionalisation
Reçu le 19 مارس 2010
n° 150/SP/10

236 شارع محمد السادس - الرباط • الهاتف: 05 37 75 67 52/58 • فاكس: 05 37 75 67 66
236, Av Mohamed VI - Rabat • Tél: 05 37 75 67 52/58 • Fax: 05 37 75 67 66 • E-mail: fcam_artisanat@hotmail.com

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

انسجاما مع مضامين الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 3 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية،

واستجابة للدعوة التي توصلت بها جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب من طرف لجنتكم الموقرة، لتقديم وجهة نظر واقتراحات منتخبي القطاع في موضوع الجهوية الموسعة،

وبالنظر للدور المؤسساتي والدستوري الذي تلعبه الغرف باعتبارها "...**تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم**" (الفصل الثالث من الدستور)، ومكونا هاما في تركيبة مجلس المستشارين "... **ويتكون خمساه الباقيان من أعضاء تنتخبهم أيضا في كل جهة هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين**" (الفصل الثامن والثلاثون من الدستور)،

فإن جامعة غرف الصناعة التقليدية، وانطلاقا من الاعتبارات السابقة، تتشرف اليوم بتقديم تصورها للجهوية الموسعة، والذي يتأسس على المبادئ الأربعة المحددة في الخطاب الملكي السامي لتنصيب لجنتكم الموقرة، وأيضا ما راكمته التجربة الجهوية في النموذج المغربي، وما تقدمه الأنساق المقارنة من دروس للاستلهام دون النسخ، والطموح في التأسيس لجهوية تعيد النظر في قواعد تدبير مجالنا الترابي، داعمة لديمقراطيتنا الناشئة، مدرسة للديمقراطية والمواطنة، وإطارا جديدا للتنمية مبني على القرب والحكامة والعودة نحو المحلي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

قبل أن نعرض على أنظاركم تصور الجامعة للجهوية الموسعة، لا بد في البداية أن نقدم معطيات عن القطاع الذي تمثله جامعة الغرف، حيث الصناعة التقليدية ببلادنا تعد قطاعا اقتصاديا بالدرجة الأولى،

فالإحصائيات الرسمية تؤكد على وجود أزيد من مليوني ونصف صانع تقليدي ممن يزاولون فعليا مهنا تقليدية ما بين فنية وإنتاجية وخدماتية.

ويشتغل الحرفيون إما كصناع فرادى أو مقاولات حرفية صغرى ومتوسطة أو مقاولات كبرى يصطلح على تسميتها "**بالمقاولات المرجعية**" .

ولأجل تأطير هذا العدد الهام من السكان النشيطين فقد تم إحداث منذ مطلع ستينات القرن الماضي، غرفا للصناعة التقليدية أسندت إليها مهمة تمثيل وتأطير المهنيين وفق تقطيع جغرافي يراعي التجمعات المهنية الكبرى بأهم المدن المغربية وكان عددها آنذاك ثمانية غرف بكل من: الرباط ، الدرالبيضاء، فاس، مراكش، آكادير، مكناس، تطوان ووجدة، ثم تدرج عدد الغرف من ثمانية إلى اثني عشر ثم إلى عشرين واستقر في الأخير في عدد أربع وعشرين غرفة تغطي جل أنحاء التراب الوطني.

وتقوم الغرف المهنية بدور هام في الدفاع عن مصالح الصناع وتنظيمهم في إطار جمعيات وتعاونيات مهنية بالإضافة إلى مهام أخرى ذات طبيعة تجارية (المعارض) وإدارية (الشواهد والبطاقات المهنية).

وإلى جانب الدور التمثيلي للقطاع في المؤسسات الجهوية أو الوطنية، فإن قطاع الصناعة التقليدية يتوفر على وزارة وصية مستقلة تارة، أو مندمجة في وزارة أخرى، هدا مع تسجيل اختلاف أيضا في مكانتها داخل الجهاز الحكومي حيث تمنح لها درجة الوزارة تارة ودرجة أدنى من الوزارة تارة أخرى. وتتولى الوزارة الوصية صياغة مطالب وملتمسات ومقترحات المهنيين في شكل مشاريع قوانين تركي إلى هيكلة القطاع وتأهيله اقتصاديا واجتماعيا.

وبفضل الجهود المشتركة للوزارة الوصية والمنتخبين فقد وضعت الحكومة استراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات تحت مسمى " **رؤية 2015**" .

كما تم التوقيع سنة 2007 على عقد برنامج تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله . الذي يتوخى تحقيق النتائج التالية:

- الوصول إلى رقم 24 مليار درهم كرقم معاملات إجمالي، أي 14 مليار درهم كرقم معاملات إضافي.
- 300 مقاولة بالقطاع ، من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا.
- 7 مليار درهم كصادرات، أي عشرة أضعاف رقم الصادرات المسجل حاليا .
- 7 مليارات درهم رقم معاملات مع قطاع السياحة، بمعدل 600 درهم / سائح .
- 115 ألف منصب شغل جديد.
- 600 ألف خريج من منظومة التكوين المهني بالقطاع:
  . 10 ألف خريج بالتكوين النظامي.
  . 50 ألف خريج بالتكوين بالتدرج المهني.
-2,8 مليار درهم مساهمة الدولة بكل مؤسساتها خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 -2015 .

والملاحظ أن رؤية 2015 راعت نسبيا إطار الجهوية في المشاريع التي تعتزم الوزارة الوصية القيام بها بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية وبعض الجمعيات الوطنية التي تؤطر مقاولات كبرى تشتغل في مجالات الإنتاج والتصدير، فرؤيا 2015 لم تركز فقط على المدن الكبرى ولكنها انتهجت مقاربة لتكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة سواء بالحواضر أو بالقرى والبوادي، وإن تم تسجيل تمييز خاص لمدينتي مراكش وفاس باعتبار قوة الصناعة التقليدية بهما.

بطاقة تقنية لقطاع الصناعة التقليدية
- يتوفر القطاع على 25 غرفة للصناعة التقليدية.
- 510 منتخب بمجموع الغرف.
- مليونين من الصناع مسجلين بالقوائم الانتخابية.
- عدد الموظفين بالغرف لا يتجاوز 220 موظف.
- 56 مجمع للصناعة التقليدية.
- ثلث سكان المملكة متعيشون من قطاع الصناعة التقليدية.
- عدد مندوبيات الصناعة التقليدية يصل إلى 38 مندوبية.
- 50 مركز للتكوين المهني.
- عدد تعاونيات الصناعة التقليدية يقدر ب 270 تعاونية.
- ينشط بالقطاع أزيد من 300 جمعية مهنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

لقد تبنت الجامعة في إعدادها لهذه المذكرة نهج التشاور الواسع مع كل المكونات (أي الغرف) المنضوية تحت لوائها، وكما تعلمون فإن الغرف ليست فقط إطارات مهنية بل هي أيضا واجهة للعمل السياسي والحزبي، لذا تم إدارج نقطة "**الجهوية الموسعة**" في أجندة اجتماع المجلس الإداري للجامعة الذي انعقدت أشغاله بمدينة العيون بتاريخ 15 فبراير 2010، كما قامت الجامعة بمجرد توصلها بدعوتكم إلى مراسلة رؤساء الغرف في الموضوع، راجية منهم إبداء آرائهم في النقط المقررة بجدول أعمال الاجتماع مع لجنتكم الموقرة.

وقد توصلت رئاسة الجامعة عمليا بمراسلات جوابية من مختلف الغرف ضمنتها آرائها ومواقفها، المبصومة من جهة بهواجس المهنيين المنتمين إليها، ومن جهة أخرى بتوجهات الحساسيات السياسية التي ينتظم فيها رؤساء الغرف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

إننا في جامعة غرف الصناعة التقليدية نعتبر أن الجهوية الموسعة تتأسس وفق مبادئ الوحدة، التوازن والتضامن، بالمضامين التالية:

– مبدأ الوحدة:

إن مبدأ الوحدة يأخذ في تقدير جامعة غرف الصناعة التقليدية الأبعاد السياسية والمجالية والاقتصادية والقضائية، والتي من بينها:

. وحدة المجال الترابي غير قابل للتقسيم أو التجزئة، وبالتالي حضر على الجهات فرض رسوم على تنقل المواطنين والرساميل.

. السيادة وممارستها كوحدة غير قابلة للتفريط.

. الصالح العام كإطار لتجسيد الوحدة الاقتصادية والسياسية.

. تجسيد الوحدة السياسية والدينية في المؤسسة الملكية.

.التوحد في الاختيارات الكبرى للدولة (المشروع الديمقراطي الحداثي).

. وحدة السلطة القضائية والنظام القضائي.

– مبدأ التوازن:

ويقتضي في تقدير جامعة غرف الصناعة التقليدية ما يلي:

. التوازن بين الصلاحيات المنقولة للجهات والإمكانات المالية المرصودة لها.

. التوازن في توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهات والجهات والجماعات تحت-جهوية.

. التوازن بين الصلاحيات وآليات التتبع والمراقبة.

. التوازن في الموارد المخصصة لكل الجهات.

– مبدأ التضامن:

والذي يحيل على:

. التضامن في تحمل الأعباء والتكاليف سواء في الحالات العادية أو في لحظات الأزمة.

. التضامن من خلال التكامل الاقتصادي بين الجهات.

. تقطيع ترابي يضمن توزيعا للموارد الطبيعية والإمكانات بين مكونات المجال الوطني.

. أدوات مالية (صناديق خاصة) موجهة لمواجهة الاختلالات المجالية ولضمان نسبة من المساواة في مؤشرات النمو (التمدرس، التطبيب، الدخل، مناصب الشغل...).

. إشراف الدولة عبر سياساتها الوطنية وآليات تدخلها الإدارية والمالية على ضمان تحقيق قيم التضامن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

انسجاما مع ما جاء في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية للصناعة التقليدية بفاس (13 شتنبر 2001)، والتي جاء فيها "...**إن إصلاح هذا القطاع رهين بتفعيل مؤهلاته وإعادة النظر في هيكلته وأشكال تنظيماته بترجيح الاحترافية في مؤسساته التمثيلية لتشكل رافعة قوية للنهوض بالقطاع من خلال نخبة حرفية في مستوى مواكبة التوجه الجديد للاستثمار والتنمية الجهوية**".

فإن جامعة غرف الصناعة التقليدية، تعتبر أن إطار الجهوية الموسعة يجب أن يشكل فضاءا جديدا ورافعة لتنمية هذا القطاع عبر:

1 – إحداث غرف جهوية بمراكز الجهات منسجمة مع التقطيع الجهوي المرتقب، مع إحداث غرف إقليمية (في حالة الإبقاء على الإقليم كوحدة ترابية أدنى من الجهة) للقطاع في ترجمة لفلسفة القرب،

2 – وتبقى تركيبة المجلس الجهوي، أهم نقطة تؤرق جامعة غرف الصناعة التقليدية التي مع:

. تفهمها لمطلب الانتخاب المباشر للمجلس الجهوي، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تقوية شرعيته وقدرته على تدبير الاختصاصات المخولة له.

. فإن هذا الطموح يجب أن لا يكون على حساب الغرف المهنية التي كانت دائما في مرتبة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية على مستويي التمثيل والتأطير، كما أن عدم تمثيلها في المجلس الجهوي فضلا على كونه سيؤدي إلى إزاحتها من فضاء "**التمثيل**"، سيقود بها إلى التقهقر في الوظيفة التي تؤديها من التقرير إلى مجرد الاستشارة.

لذا، تقترح جامعة الغرف حلا وسطا يراعي انبثاق المجلس الجهوي من الاقتراع العام المباشر لكن أيضا يضمن مكتسبات الغرف المهنية بعد 48 سنة من الحياة الدستورية ببلادنا، وهذه الصيغة المؤسساتية تقوم على، جعل ثلثي المجلس الجهوي منتخبا عن طريق الاقتراع المباشر، في حين يتم انتخاب الثلث الباقي من طرف هيئة ناخبة تضم منتخبي الغرف المهنية والمأجورين، وهو ما يؤدي إلى المزاوجة بين التمثيل السياسي والتمثيل ذي الطابعين المهني والاقتصادي،

3- في حالة إعادة النظر في تركيبة مجلس المستشارين بتحويله من هيئة للتمثيل المجالي والسوسيو مهني إلى مجلس للتمثيل الترابي إسوة بما هو معمول به في التجارب التي تأخذ بالنظام الجهوي وبالثنائية البرلمانية، فإن الأمر يقتضي فضلا عن تفعيل تمثيلية غرف الصناعة التقليدية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية جهوية تسمح بتمثيلية غرف الصناعة التقليدية في مراعاة لحجم منخرطيها ورقم معاملاتها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية الجهوية والوطنية،

4- إحداث وزارة مستقلة للقطاع بالنظر لخصوصيته، في قطيعة مع تجربة إلحاقه بقطاع وزاري آخر والذي يتم غالبا في استحضار لإكراهات نسج الأغلبية الحكومية ودون مراعاة لمصلحة هذا القطاع

الحيوي، وهو ما يؤدي إلى تحجيم دوره وربطه قسرا بوزارة بعينها بالرغم من أن نشاط الصناعة التقليدية يعد نشاطا أفقيا يتقاطع مع قطاعات حكومية عدة (السياحة، الثقافة، التجارة الداخلية والخارجية، التضامن الاجتماعي، الأوقاف والشؤون الإسلامية...)،

5- جعل اختصاص الصناعة التقليدية، اختصاصا أصيلا للمجالس الجهوية، مع وضع سياسات جهوية في انسجام مع السياسة الوطنية المرسومة للقطاع والتي يجب أن توضع بإشراك للجهات وفي استحضار لتصوراتها.

ونقترح أن يكون من صميم اختصاص المجالس الجهوية:

. إنعاش فضاءات الإنتاج ومناطق أنشطته،

. مراقبة جودة المنتجات،

. المحافظة على تراث الصناعة التقليدية، وتخصيص حوافز وجوائز للإبداع والابتكار،

. تطوير التكوين المهني في قطاع الصناعة التقليدية،

. إنجاز دراسات ميدانية تمكن من وضع مخططات جهوية تنبني على تشخيص دقيق ومدمجة لمطالب الفاعلين في القطاع،

. توفير فضاءات جهوية للعرض، والاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي التي تبرمها المجالس الجهوية،

. دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مستويات الحصول على التمويل والمساعدة في الإنتاج والتسويق،

6- صياغة نظام أساسي جديد لغرفة الصناعة التقليدية، يعيد النظر في اختصاصاتها ومواردها، عاكس للخريطة الجهوية، وللعلاقة الجديدة بباقي الفاعلين، يمكن الغرف من هيكلة إدارية تحدد بشكل قانوني اختصاصات المصالح والأقسام التي شكل غيابها (إلى حدود اليوم) ثغرة حدا عمليا من نجاعة وفعالية عمل غرف الصناعة التقليدية، مع ضرورة إخراج قانون إطار لتنظيم الحرف، وهو القانون الذي بقي يناقش كمشروع لمدة طويلة دون أن يعرف طريقه للمصادقة والنشر،

7 – دعم الموارد المالية لغرف الصناعة التقليدية وذلك بتنويع مصادر التمويل وتخصيص نسبة مئوية من الجبايات لفائدة هذه الغرف إسوة بما هو معمول به مع الجماعات المحلية (الضريبة على القيمة المضافة،

الضريبة على الشركات،الضريبة على الدخل العام، عشر الرسم المهني)، بالإضافة إلى الدعم المالي للوزارة الوصية على القطاع ودار الصانع ومداخيل الشساعة،

8 – دراسة مشاريع ميزانيات وبرامج الغرف الجهوية مع ممثلي الوزارة الوصية بالجهة، تجاوزا لما أبانت عنه الممارسة من سلبيات مركزة مناقشة ميزانيات الغرف المعمول به حاليا،

9– إجبارية قيد الصناع بالسجل المهني للغرف، واعتماد تسجيلات الصناع بالغرف في القوائم الانتخابية الجهوية، وهو ما سيساهم في إضفاء مصداقية وشفافية على انتخابات الغرفة،

10- فتح المجال أمام غرف الصناعة التقليدية للقيام بأنشطة تجارية داخل الجهة أو خارجها وترك المجال مفتوحا أمام هذه الهيئات للانفتاح على الأسواق الخارجية مثلما كان عليه الأمر في السنوات السابقة،

11- توفير الموارد البشرية للغرف المهنية الكفيلة برفع تحديات الجهوية، وذلك عبر خلق مناصب جهوية للتوظيف وإعادة انتشار الكفاءات والإطارات المتواجدة بالإدارة المركزية،

12- وضع "**ميثاق اجتماعي**" للقطاع يستجيب لمطلب توفير تغطية اجتماعية لفائدة الصناع، ينهي تشغيل الأطفال، ويوفر إمكانيات الإنتاج والقدرة التنافسية وإن باحترام للبيئة ومعايير الوقاية والصحة والسلامة أثناء العمل،

13- تكييف "رؤية 2015" الوزارية كإستراتيجية وطنية مع فتح ورش الجهوية، والتعجيل بإخراج المخططات الجهوية للصناعة التقليدية،

14- وإذا كانت الصناعة التقليدية تحيل على الهوية والموروث المغربيين، فإن جامعة غرف الصناعة التقليدية تقترح منح "**وضع خاص**" للعواصم التاريخية المغربية في محافظة على العمق الثقافي والتاريخي لبلادنا.

Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme et de l'Artisanat
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
Fédération des Chambres d'Artisanat du Maroc

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب

السيد الرئيس،

Rabat le : ..... الرباط في
Sous N° : ..... الرقم

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

في خاتمة هذا العرض، نود السيد الرئيس التشديد على المعطيات التالية:

أولا: ضرورة الاستثمار الجيد للإرادة السياسية المعبر عنها من أعلى لإنجاح هذا الورش الذي سيعيد النظر لا محالة في كل ما اعتبر ثوابت لحظة تأسيس بنائنا الوطني غداة الاستقلال، لكن مع مراعاة مكتسبات المراحل السابقة خصوصا وأن انتقالاتنا المتعددة والتي مست جميع المجالات قد بنيت على فكرة تثمين مكتسبات الماضي وليس القطع معها، لذا نرى جدوى الإبقاء على الطابعين التمثيلي والمؤسساتي للفاعلين المهنيين في زمن التنمية البشرية والاقتصاد التضامني وتأهيل المقاولات الوطنية، وفي وقت لم تعد فيه الحدود قائمة بين السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: أن تحويل الجهات إلى مدرسة للديمقراطية وإلى فضاء للمشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة يجب أن يتم في استحضار أيضا لكون الجهات إطارات جديدة للتنمية بعدما فشل نموذج التنمية المركزي، وواجهة لإعداد مخططات اقتصادية واجتماعية مبنية على التشخيص الدقيق لأوضاعها واقتراحات موضوعية قابلة للإعمال، لذا، فإن المزاوجة بين البعدين السياسي والاقتصادي يبقى أيضا أحد المفاتيح الكفيلة بإنجاح مشروع الجهوية الموسعة.

ثالثا: أن جامعة غرف الصناعة التقليدية ستبقى رهن إشارتكم، سيدي الرئيس، مستعدة دوما لتقديم توضيحات في ما يخص مجال عملها وتدخلها، واضعة تحت تصرفكم المعطيات التي تتوفر عليها، في ترجمة لتعاونها البناء لإنجاح مهمتكم وفي الآجال المحددة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الرئيس
محمد بولحسن

236 شارع محمد السادس - الرباط • الهاتف: 05 37 75 67 52/58 • فاكس: 05 37 75 67 66
236, Av Mohamed VI - Rabat • Tél: 05 37 75 67 52/58 • Fax: 05 37 75 67 66 • E-mail: fcam_artisanat@hotmail.com